الفصل الثالث

التفسير العلمي لظاهرة التطرف والإرهاب

- **تتسم ظاهرة التطرف كظاهرة اجتماعية سياسية بالتعقيد، فهناك أكثر من نظرية تعتمد كل منها علي علة واحدة أو علتين لتفسير الظاهرة رغبة في كشف مواطن ضعفها وتسهيل محاصرتها سواء بالقضاء الكامل عليها أو تقليل حجم الخسائر البشرية الناجمة عنها.**

ومن خلال الدراسات السابقة لتفسير ظاهرة التطرف والعمليات الإرهابية المصاحبة لها، هناك مذهبان رئيسيان لتفسير تلك الظاهرة المحيرة والمعقدة في آن واحد هما ([126]):

1- مذهب التفسير المثالي

2- مذهب التفسير المادي

ورغم أن هذين المذهبين التفسيريين متناقضان، إلا أن وجود أحدهما لا ينفي وجود الآخر كما هو الحال في العلوم التجريبية، ولهذا دعا بعض الباحثين إلى الجمع بين التفسيرين المثالي والمادي معا، ولكنه كان- من الناحية التطبيقية- جمعا انتقائيا،

[126] ينظر : عاصم الدسوقي، الإرهاب في مصر- تفسير اقتصادي (مجلة إبداع) ص 8

وذهب فريق آخر إلى تبني التفسير الواحدي بإرجاع ظاهرة التطرف إلي علة واحدة للتخلص من هذا المأزق الانتقائي طوعيا.

ويقوم التفسير المثالي علي التفكير البدائي المبسط والسطحي لظواهر الوجود المحيطة بالإنسان، ويتأتي ذلك بارجاع الظاهرة لأسباب خارجة عنها نفسها، وتعلقها بإرادات أخري، وقد يصل الأمر بهذا النوع من التفسير إلى القاء اللوم علي وجود مؤامرة كونية، وقوى خارجية معادية ومتربصة (وهذا هو التفسير السائد عند معظم النخب العربية).

أما التفسير المادي وهو التفسير الأحدث والذي نشأ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فإنه يستند في تفسير الظاهرة الاجتماعية إلى الظروف الاقتصادية أو النفسية التي يمر بها المجتمع وتؤثر في العلاقات التي تنشأ بين مكونات المجتمع نتيجة تلك التحولات سواء كانت هذه العوامل والأسباب مباشرة أو غير مباشرة.

ويري فؤاد زكريا([127]) أن الظواهر الاجتماعية لا تتبلور وفق عوامل معينة ولا بنسب متساوية، بل تتضافر عدة عوامل

[127] ينظر : فؤاد زكريا، التفكير العلمي ص 44

اقتصادية مع العوامل العضوية الوراثية مع العوامل النفسية والعوامل البيئية والتربوية وغيرها لبلورة الظاهرة، وبالتالي تتهافت فكرة السببية الواحدة أمام الظواهر الاجتماعية، ولهذا يلجأ كثير من الباحثين المحدثين إلى أسلوب الارتباط الإحصائي لتحديد نسبة دور كل عامل من العوامل المختلفة بالأرقام في تشكيل الظاهرة، بعيدا عن تحكم حدس الباحث وقدرته علي النفاذ للمشاعر والأحاسيس في الكشف عن الظاهرة الاجتماعية.

واستئناسا بما توصل إليه علم وظائف الأعضاء (البيولوجي)، وتأثير كل عضو من جسم الإنسان علي وظائف الأعضاء الأخري، انتهي التفكير العلمي الرصين إلي استخدام ما يعرف بسلة النظريات في الكشف عن الظواهر الاجتماعية، ولكنه من الضروري جدا تحديد النظرية التي يجب أن نبدأ بها في الكشف عن الأسباب، فاللجوء إلى التفسير المثالي في استظهار أسباب ظاهرة العنف والإرهاب سيجعلنا نذهب إلى ارجاع الظاهرة لأسباب خارجة عنها، باعتبارها ظاهرة دخيلة علي المجتمع وتقف وراءها قوي متآمرة ومعادية للبلاد، أو نذهب إلى أنعدم الفهم الصحيح للدين، وهذا كله يؤدي إلى البحث في أسباب

خارج الظاهرة بتكيز التوجه نحو القدر أو الخروج عن الإرادة الفاعلة([128]).

ويذهب " عاصم الدسوقي" إلى أن البدء بالتفسير الاقتصادي باعتباره المدخل الأكثر مناسبة لتفسير الظاهرة، ثم لا يري مانعا من الانطلاق بعد ذلك إلى نظريات التفسير الأخري النفسية منها أو البيئية والبيولوجية أو المثالية، وهذا ما سيؤدي إلى الوصول بيسر إلى تصور متكامل للظاهرة([129]).

ووفقا للتفسير الاقتصادي يبدو لنا أن ظاهرة التطرف كانت موجودة في المجتمع المصري مثل غيره من شعوب الأرض، ولكن انتقالها إلى سلوك جماعي مجرم يعود لحقبة السبعينات، أما قبل ذلك فكانت عمليات العنف (المقاومة) موجهة ضد العدو في إطارها الشرعي والوطني أي ضد المحتل الإنجليزي.

وبعد الثورة لم تحدث عمليات إرهابية، إلا في حادث المنشية عام 1954 والذي وجه الاتهام فيه إلى عضوين من أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين، وما لبث النظام السياسي أن زاوج في معالجة بديات الظاهرة بين المواجهة المواجهة الثقافية والاقتصادية من

---

[128] ينظر : عاصم الدسوقي، في التفسير الاقتصادي لظاهرة التطرف- الإرهاب ص 9

[129] ينظر :المرجع السابق 10

ناحية والمواجهة الأمنية من جهة أخرى، وكان للسياسات الاقتصادية والاجتماعية تأثير فعال على إضعاف البنية الفكرية للجماعات المنعزلة وضعف تأثيراتها علي المجال العام.

فبدأت مصر بعد ثورة يوليو 1952 سياسة الاعتماد علي الذات، ونجحت في توفير الحاجات الاقتصادية خلال عقدي الخمسينات والستينات، وصاحب ذلك تغيير نمط الإنتاج بإقامة الصناعات الثقيلة والخفيفة وصناعات الغزل والنسيج التي تمتلك فيها مصر ميزة نسبية بالنسبة لتوفر المادة الخام، والأيدي العاملة الماهرة، وتمويل بناء السد العالي لتوفير الطاقة الكهربائية وتنظيم الفيضانات للعناية بالزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية وتمليك كل فلاح بضعة أفدنة، وإعداد وتدريب القوي العاملة وحمايتها من الرأسمالية المستغلة، وفي الوقت نفسه حدت/ نظمت الدولة من الاستيراد لتشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من الإغراق، وشجعت التعليم والرعاية الصحية، وعملت علي زيادة فرص العمل بالنسبة للخريجين، ومن أجل حماية الطبقة الوسطي والعمال من طغيان آليات السوق الرأسمالية، كما حددت الدولة الأسعار ووضعت هوامش ربح مناسبة للمستوي الاقتصادي،

ووفرت احتياجات المواطن الأساسية بأسعار تتناسب مع امكانيات متوسطي الدخل.

وبهذه السياسات الجديدة تعاظم دور الطبقة الوسطي إذ أصبحت هذه الطبقة هي عامود الخيمة بالنسبة لنظام يوليو 1952 التي قامت من أجل القضاء علي سيطرة رأس المال علي الحكم، ولكن المؤسف أن التجربة بإيجابياتها وسلبياتها انتهت بوفاة عبد الناصر في سبتمبر 1970.

وقد كان من الممكن أن تحقق هذه التجربة نجاحا يدوم لفترة أطول لو أطلق العنان للديمقراطية والحريات والإبداع حسب مانفستو الثورة، إلا أن السادات بعد انتصار أكتوبر 1973 قرر بصورة بهلوانية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد وما تبعها من انفتاح اقتصادي وما سببه من خلل في علاقات الإنتاج الاقتصادي، حيث اتجه النظام السياسي إلى التخلي عن النظام الاقتصادي المتوازن وعلاقات الإنتاج واتباع سياسات الاقتصاد الحر الذي تفرضه العولمة (دون تحصين كاف المجتمع)، وبدأت عملية الخروج علي المعاش المبكر من مؤسسات الإنتاج وتسريح العمالة المدربة في القطاعات الصناعية المختلفة، وانتشرت البطالة وظهرت ثقافة السمسرة

والمهن الهامشية وسال لعاب المنتفعين والوكلاء والمحتكرين لأرباح الاقتصاد الريعي، وتضافرت مع هذه العوامل عوامل اخري مساعدة([130]) فتحت الباب على مصراعيه أمام قوى التطرف([131])، ولكن نتائج هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية لم تظهر على السطح دفعة واحدة بسبب هجرة الأيدي العاملة إلى معظم دول الخليج العربي العراق والمملكة العربية السعودية والكويت وليبيا وكل الدول التي أفادت من الارتفاع الكبير لأسعار البترول والغاز أثناء وبعد حرب أكتوبر 1973، وسعي تلك النظم الملكية والأميرية للتنمية العمرانية وليس لبناء الإنسان. وبالطبع كانت الطبقة الوسطي بمعظم شرائحها الضحية الأولي لتلك السياسات، ومن البدهي أن تهيىء هذه الظروف الجديدة

[130] من هذه العوامل المساعدة أن الدولة المصرية بدأت مع الانتقال إلى الاقتصاد الحر بعد اتفايات كامب ديفيد تتخلي تدريجيا عن سياسة تعيين حملة المؤلات العليا والمتوسطة ومع زيادة عدد المواليد وازدياد نسبة الخريجين من الجامعات وتراجع عدد الفرص في سوق العمل نتيجة اتباع المذهب الحر في الاقتصاد وما يترتب عليه من تقليل الأيدي العاملة في القطاع العام والحكومة واستغناء عن أصحاب الأعمال قي القطاع الخاص عن العاملين بالأجور الأعلي ظهرت أجيال بأحلام مؤجلة للزمن المجهول وسعت كثير من الكفاءات العالية والمتوسطة إلى الهجرة للمدينة في بعض الحالات والهجرة المؤقتة إلى الدول النفطية، أو الهجرة الدائمة للدول الغربية ومع فرص العمل الضئيلة جدا وعدم كفاية المساكن المخططة في المدن تنشأ العشوائيات على أطراف المدن ويصبح تحول هذه الطاقات المعطلة في المناطق العشوائية والسكن بالمقابر إلى قنابل موقوتة تنتظر لحظة الاشتعال ومن المستحيل إيقافها.

[131] هذه القوى التي تم تشجيعها والدفع بها من قبل أنظمة عربية رجعية واستبدادية تحت راية الجهاد في أفغانستان لضرب الاتحاد السوفييتي لصالح المشروع الأمريكي للهيمنة

المناخ للتطرف باستغلال معاناة قطاع عريض من الشباب وطاقاته المعطلة، ولا يفوتنا أن نذكر بأثر هذا التحول من الاعتماد علي الذات بالإنتاج إلى الاعتماد على الغير بالاستيراد وتشجيع الاستهلاك ونشر ثقافته علي نطاق واسع.

ومع انطلاق حرب الخليخ الثانية (أغسطس 1990) بدأ نزوح العمالة المصرية إلى دول الخليج وخاصة العراق في الانحسار وواكبه زمنيا عودة " المجاهدين الأفغان"([132]) لنقل خبرة التطرف إلى أقرانهم في البلاد العربية، وبهذا توفرت عوامل الاستقطاب لصعود التيار المتطرف وهي :

1- انعدام فرص العمل في الوطن الأم

2- زيادة الكثافة السكانية بدون خطط تشغيل مدققة ومدروسة.

3- سيادة نمط الاستهلاك والاستيراد وتشجيعه.

4- زيادة الأسعار ونفقات الحياة اليومية بشكل مطرد.

5- سوء توزيع الدخل وتعظيم الامتيازات الفئوية.

6- إغلاق المجال العام المتسم بالضيق وسد قنوات الحوار السياسي بـ " الضبة والمفتاح ".

---

[132] أقصد المجاهدين من الجنسيات العربية الذين استخدمتهم الولايات المتحدة ونظم الحكم العربية الرجعية وأتباعهم في إخراج روسيا من أفغانستان

7- إهدار قيمة العدل والقانون وتدمير قواعد العقد الاجتماعي.

في ظل هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت الفرصة متالحة أمام مؤسسة التطرف للتغلغل في معظم مفاصل المجتمع بين العاطلين والمهمشين والباحثين عن الأمل والعمل وفرص الصعود الاجتماعي المحجوزة لطبقة أصحاب السلطة والمال وحدهم.

كيف لا وقد وفرت مؤسسة التطرف بما أصبح لديها من امكانات ووفورات اقتصادية لهذه الجموع المهمشة فرصة الحصول ليس على أجر واحد فحسب، بل على أجرين أحدهما مقدما في الدنيا وهو تدبير مصدر دخل معتبر بدلا من البطالة، والثاني الوعد بالجنة والحو العين وما أدراك ما الحور العين في الآخرة، بالإضافة إلى منح فرصة للزواج بدلا من استحالته في ظل سياسات الإفقار وعجز النظم السياسية عن الإدارة والتنمية المستدامة فعليا، ولهذا يبدو أن النجاة من بين أنياب التطرف والإرهاب- في ظل هذه الظروف- يعد ضربا من ضروب الخيال والمستحيل.

وبما أن مناخ الانفتاح يجلب بصحبته-غالبا- قيم المجتمعات المنتجة لتلك السلع، حيث لا يمكن الفصل بين منظومة الإنتاج

ومنظومة القيم والأفكار([133])، وإذا ضربنا مثالا لذلك : هل يمكن الفصل بين الموبايل كمنتج والقيم والأفكار المصاحبة له، مثل ثقافة الصورة الإباحية والخلط بين الرأي والخبر،وبين التعتيم وانتشار الشائعات، وتراجع الحوار كوسيط مباشر في التفاهم الأسري والمجتمعي، وانعدام الحياء ونشر الفضائح باستخدام تلك الأجهزة الحديثة والأجيال الجديدة من تلك التكنولوجيا الفائقة والمتطورة ؟ ألم تخلق هذه المنتجات قيما وأفكارا جديدة سواء اتفقنا أو اختلفنا معها ؟ ألم تخلق هذه المنتجات المعاصرة صراعا بين الأصالة والمعاصرة ؟

إن استبعاد التفسير الاقتصادي وسلة التفسيرات المادية النفسية والعضوية لصالح تعزيز التفسير المثالي الواحدي(التفسير الأمني)لا يمثل ثقلا كبيرا في تفسير نمو ظاهرة التطرف والإرهاب، بل هو أسهل الطرق للهروب من مواجهة الحقائق بسبب فقدان البوصلة العلمية لتفسير الظاهرة، والانضمام لهؤلاء الذين يفضلون وجود أسباب خارجية مثل : مؤامرة أجنبية من دول معادية لبلدانهم أو لعدم الفهم الصحيح للدين أو لعدم وجود نظم ديمقراطية هو السبب الأهم في نمو ظاهرة الإرهاب

[133] ينظر : عاصم الدسوقي، في التفسير الاقتصادي لظاهرة التطرف- الإرهاب ص 13

واستفحالها، بينما يري فريق آخر أن أسلوب التربية والتعليم القائم علي الاستبداد والقهر في الأسرة والمدرسة والجامعة تعتبر التطرف رد فعل مضاد تحول إلى الإرهاب سلوكيا.

ومع تقديرنا لهذه التفسيرات المثالية إلا أننا نري أنها لا تمثل أوزانا معتبرة أو مؤثرة في تقييم نمو هذه الظاهرة البالغة التعقيد نموا مطردا، ولذا فإننا نميل لما ذهب إليه "عاصم الدسوقي" بالنسبة لتفسير الظاهرة بأن اعتماد نظرية المؤامرة كمخرج يلقي بالكرة بعيدا عن المرمي، ويعلق الانحراف علي شماعة أعداء الوطن في الخارج أو في الداخل، وهو مبرر ليس بجديد، لأنه لا يمكن الادعاء بأن أعداء مصر اليوم–مثلا– في ظل سياسات التبعية أكثر من أعداء نظام عبد الناصر الذي وقف ضد القوي الاستعمارية الكبري في أوج مجدها، والفارق الوحيد بين الأمس واليوم اختلاف البيئة التي تساعد علي استقطاب العاطلين عن العمل بسبب الظروف الاقتصادية، وتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي دون مقابل يذكر([134]).

والادعاء بأن عدم وجود نظام ديمقراطي هو السبب في نمو الظاهرة مردود عليه، بأن نظم الحكم الليبرالية في مصر مابين

[134] ينظر:المرجع السابق ص 14

أعوام 1923 : 1952 كانت السلطة فيها سلطة مركزية، ومع ذلك لم يكن التطرف ظاهرة اجتماعية مدمرة، ورغم أن الصين دولة غير ديمقراطية بالمعني الغربي، إلا أنها نموذج اقتصادي وتنموي ناجح جدا.

أما التوجه الذي يفسر الظاهرة الإرهابية باعتبارها نتاجا لأسلوب التربية والتعليم وقمع حرية التعبير داخل الأسرة فمردود عليه أيضا بأن التربية الأسرية في قري مصر وأحيائها الشعبية قامت منذ عهد بعيد علي الطاعة العمياء، وظل التعليم في مصر يقوم علي استخدام الضرب والعقاب المادي كوسيلة للتربية والتعليم، ولو كان هذا التفسير صحيحا لتحول معظم الشعب المصري– في تلك الحقبة الزمنية –إلى متطرفين وإرهابيين، وليس إلى أدباء ومفكرين وعلماء كبار يشار إليهم بالبنان مثل عباس العقاد وطه حسين وتوفيق الحكيم وأنيس منصور ويوسف السباعي ويوسف إدريس ومشرفة وغيرهم.

والدعوات التي يطلقها بعض الموتورين فكريا بأن سبب الإرهاب هو عدم الفهم لصحيح الدين ويحضون علي تبني ما يسمي بالقوافل الدينية التي تجوب البلاد شرقا وغربا وينادون بزيادة مساحة البرامج الدينية في وسائل الإعلام، وهذا–من وجهة

نظرنا– مجرد مخرج لتعظيم المكاسب السلطوية والمادية لفئة من الدعاة المسيسين، لأن فهم صحيح الدين في الإسلام ليس حكرا علي فرد مهما علا قدره حيث لا رهبانية في الإسلام، وأن تفسير أمور الدين تحتمل التعدد باختلاف الأزمان والأوطان وتقدم العلوم ومعطيات كل عصر والبيئة الحاضنة للأفكار، وهذا هو جوهر ثبات القواعد وتعاور البشر علي النص القرآني، وبعد كل ذلك هل يمكن فرض الإيمان علي أحد ؟

والخلاصة أن كل ما تقدم من تفنيد التفسيرات المثالية لا يعني أننا نتجاهل دورها الثانوي أو المساعد في نمو ظاهرة التطرف، ولكننا نسلط الضوء على أهمية العوامل الاقتصادية في تعاظم خطورة الظاهرة الإرهابية مع ملاحظة العوامل النفسية والدينية والتربوية المساعدة.

ويقدم لنا شاكر عبد الحميد في كتابه " التفسير النفسي للتطرف والإرهاب " رؤية موغلة في العمق يختصر فيها مواجهة العنف في كبسولة معرفية عظيمة الفائدة لو وجدت من يعيها، وهي : إن مواجهة التطرف والإرهاب لن تكون بغير نشر ثقافة الإبداع، وقد أوجزها في ثلاث كلمات هي : إنتاج الجديد المفيد، أو

السلوك الجديد المفيد، أو في التفكير الجديد المفيد والأخلاقي أيضا([135]).

ويطلق عمار علي حسن دعوة للتأمل في الطرق العقيمة المتبعة آنيا في تفكيك تنظيم جماعات الإسلام السياسي بأشكالها وألوانها المتنوعة، فيقول إنه ينبغي إمعان النظر في ثلاث سمات رئيسية أولا وهي([136]) :

أولا : أن هذه الجماعات التي توظف الإسلام كأيدولوجيا طلبا للسلطة والثروة هي أكثر الظواهر انشطارا وتكاثرا بين الحركات السياسية والاجتماعية المعاصرة، بل وتفوقت تلك الجماعات علي التنظيمات الشيوعية التي عانت علي مر التاريخ من انقساماتها وتفككها.

ثانيا : مرض الإسلام السياسي مرض عضال ليس من اليسير علي المدي المنظور الشفاء منه، إلا أن التحكم فيه لتقليل مضاره وتفكيك لحمته أمر ممكن إذا اتبعت خطوات علمية محددة في إطار مقاومة هذه الظاهرة التي تقوم علي دعائم أفكار متهافتة ومتناقضة تكتسب روح القداسة بالإزاحة.

---

[135] ينظر : شاكر عبد الحميد، التفسير النفسي للتطرفوالإرهاب ص 159

[136] - ينظر: عمار علي حسن، المصري اليوم " الإسلام السياسي ومرض السكري ...." – الجمعة 25 /8 /2017

ثالثا : إن هذه الجماعات تستفيد من أمرين هما : حضور الدين في المجال العام، وقدرتها علي بناء تنظيم اجتماعي عميق ومحكم من جهة أخرى، وأضيف إلي ذلك الإفادة من استفحال مرض الأمية والجهل والفقر لدي الجمهور العام في تبني خطاب دينسياسي شعبوي يوظف العموميات في تحقيق الأهداف السياسية الخاصة لتلك الجماعات .

وفي ضوء هذه الخصائص والسمات المميزة، يمكن وضع استراتيجية التفكيك من ثلاثة اتجاهات هي :

1- دحض الأفكار

2- تحجيم الأدوار

3- إطلاق الحوار

حيث يركز الاتجاه الأول " دحض الأفكار " علي البنية الأولي للتصورات وهي الأفكار، ولأن الجماعة تستند إلى أفكار متهافتة ومتناقضة فسيكون هذا الدور منوطا بخطاب سياسي رشيد يعتمد علي الأساليب العلمية، وتقوم المدارس والجامعات ومؤسسات التثقيف والإعلام بدور كبير في ملء الرؤوس الخاوية بالأفكار النقدية.

ولأن أحد الثغرات التي تتسرب منها أفكار الجماعات الدينية المسيسة إلى أعماق المجتمع هي العوز والحاجة إلى الغذاء والدواء والإيواء، في ظل تراجع الدولة المصرية عن أداء هذه الأدوار بعد اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي واتساع الهوة بين طبقات المجتمع، فإن الدولة لكي تحافظ علي كيانها ونسيج مجتمعها من التفكك ملزمة بتحجيم أدوار هذه الجماعات التي تتمدد أدوارها باطراد.

والاتجاه الثالث هو " إطلاق الحوار"، حوار وفق خطة واضحة المعالم، ينهض بها علماء من كافة التخصصات الاجتماعية والنفسية والسياسية والدينية؛ لأن طرح الجماعة لخطابها علي عموم الناس في الفضاء العام دون وجود خطاب ثقافي ممنهج ومقنع لتبديد اليقين الزائف، يمنح تلك الجماعات مساحات أكبر للسيطرة على المجال العام في ظل افحساس المفرط باستخدام العصا الأمنية لمحاصرة الفكر بالقوة المجردة من الفكر ذاته، فتتوالد الأفكار الهامشية المتطرفة وتنتشر.

إن بقاء النظام السياسية محشورة بين فكي الجماعات الدينية المسيسة ونظم الحكم الفردية أو حكم الأوليجاركا سيظل يقتات علي الفشل ويغلق المجال العام أمام البديل الثالث الذي لا مفر

من حضوره في المشهد السياسي لتفكيك عقد التخلف والجهل والتطرف.

والحقيقة الماثلة لكل ذي نظر أنه لن يفل الحديد إلا الحديد، فالفكر لا يواجه إلا بالفكر، أما إدارة الصراع مع التطرف والإرهاب بالوسائل الأمنية بالمصادرة والإقصاء والاعتقال والسجن والقتل والتصفية الجسدية فلن يخلف للمجتمع سوي موجات جديدة متنامية ومتسارعة ومكررة من التطرف والعنف والإرهاب وإعادة الكرة من جديد.